

**أحكام التخيير والمخدرات
الطبية والفقهية**

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التمهيد

الحمد لله خالق الأكوان ، الذي سخر ما في الأرض للإنسان ، وجعل سره في أضعف خلقه ، وأمرنا بالنظر والاعتبار .

والصلاة والسلام على رسول الله ، المبعوث رحمة للعالمين ، الذي بين لنا الشرع القديم ، وتركنا على محجة بيضاء في تفصيل الحلال والحرام ، وبعد :

فإن التخدير ذو أثر عظيم ، وإن المخدرات تجمع المتناقضات ، فقد أصبحت من أخطر المواد على حياة الإنسان وعقله ، وهي في ذات الوقت أكبر نعمة في التداعي ، وأثناء العمليات الجراحية^(١) .

ومن هنا تتم دراستها من جانبيين مختلفين تماماً ، ففي الوقت الذي تهدد فيه المخدرات الأفراد والمجتمعات ، وتعقد من أجلها الندوات والمؤتمرات التحذير منها^(٢) ، وبيان ضررها وخطورها ، والعمل على محاربتها ، والحد من انتشارها ، ووضع الخطط العديدة لكشف

(١) يقول الدكتور الطبيب محمد علي البار : « ومن أكبر النعم علينا استخدام البنج (التخدير) في هذا الزمان » ، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، الكحول المخدرات والمنبهات في الغذاء والدواء ، للدكتور محمد علي البار ، السنة ١١ العدد ١٣ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، ص ٣٦٨ .

(٢) منها المؤتمر الإسلامي العالمي لمكافحة المسكرات والمخدرات ، بالجامعة الإسلامية ، بالمدينة المنورة بتاريخ ٢٧-٣٠ / ٥ / ١٤٠٢هـ .

متعاطيها ، والمروجين لها ، والمتاجرين فيها ، وتقليل زراعتها ، والأخذ بشدة وعنف وقوة على المتعاطين معها ، وإصدار البيانات والأنظمة والقوانين والتشريعات لمعاقبة المتعاملين معها ، لأنها أخطر من المسكر ، وأشد ضرراً من المفتر ، لأنها تؤدي للسقوط في المهادي والإدمان .

ومن جانب آخر أصبح التخدير ، والمواد المخدرة ، من أهم المواد المساعدة في الطب والصيدلة ، ويتوقف عليها إجراء العمليات الجراحية ، وخاصة الخطيرة ، وأصبح التخدير علماً في كليات الطب والصيدلة ، وله قواعده وأسس وأحكامه ، وأصبح طبيب التخدير ضرورياً ، وملازماً لسائر الأطباء في المستشفيات وغرف الجراحة والإنعاش ومراقباً للمرضى قبل الجراحة وأثناءها وبعدها .

وبناءً على هاتين الصورتين ندرس التخدير من الناحية الشرعية والفقهية والتشريعية لبيان خطورته وضرره وفساده ، وتحديد أحكامه ، ثم لنكمل البحث في الجانب الطبي في التدوي به ، وما يترتب عليه من تصرفات .

ونقدم تعريف التخدير والمخدرات ، ونبين أنواعه ، واستخداماته الطبية ، واستعماله في تسكين الآلام ، وتغيب الوعي ، ثم نذلف إلى حكمه الشرعي باعتبار حرمة تناوله واستعماله في الأصل ثم استثناء التدوي به حسب أحكام التدوي بالحرام للضرورة والحاجة ، ضمن القواعد الفقهية والضوابط الشرعية ، لنصل إلى بيان الأحكام الدينية والقانونية التي تترتب على تناول المخدرات عامة ، وتعاطيها الممنوع ، وأثناء استخدامها المشروع ، وأثر ذلك على التصرفات ، وتحديد حالات الإثم والمؤاخذه والعقاب .

وإن التخدير والمخدرات من أهم المشكلات التي تعاني منها المجتمعات ، وتؤرق الحكومات ، وتدفع الدول للتنسيق والتعاون للمعالجة الوقائية والعقابية ، كما تنفق الملايين على البحوث والدراسات لصناعة التخدير ، وتطوير استعمالاته الطبية .

ولم تكن المخدرات معروفة في العصور الإسلامية الأولى ، ولذلك لم يتناول الأئمة والفقهاء القدامى أحكامها ، وظهرت في البلاد الإسلامية في القرن السادس الهجري ، وبدأ العلماء والفقهاء بالتخدير منها ، وبيان الأحكام الشرعية لها ، ثم تطور الأمر في العصر الحاضر وصدرت فيها الاتفاقات الدولية ، والتشريعات المحلية ، والتقى الأطباء والعلماء والمخبريون على دراستها ، وظهرت الكتب الكثيرة ، والدراسات العديدة لمكافحة المخدرات ، وصدرت القرارات المجمعية والدولية والفتاوي الشرعية في تفصيل أحكامها ، وتحديد حالات استعمالها المشروعة والممنوعة .

وهذا ما نريد عرضه باختصار في هذا البحث ، بدراسة فقهية مقارنة بين المذاهب ، والمقارنة مع آراء الأطباء والمخبريين المختصين ، لنجمع بين الدراسة الشرعية والطبية ، ونسأل الله التوفيق والسداد ، وتحقيق المراد ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

تعريف التخدير

التخدير لغة : من خَدَرَ خَدْرًا ، عراه فتور واسترخاء ، فلا يطبق الحركة ، فالخَدَر- بالتحريك - استرخاء يَغْشَى بعض الأعضاء أو الجسد كله ، والخَدْر : فتور وضعف وكسل يعتري الشارب^(١) .

والمخدر : المعطل للإحساس ، والمبدل للشعور والإدراك ، والمخدرات - لغوياً - أتت من اللفظ خَدَرَ يعني ستر حيث يقال : تخدَّرت المرأة أي استترت ، وخَدَرَ الأسد : لزم عرينه وخدرت عظامه وأعضاؤه وجسمه ، ويقصد بذلك أن المخدرات هي التي تسبب السكون والكسل^(٢) ، والمخدر في اللغة الفرنسية والإنكليزية (Dug) والتخدير (Anasthsia) ، وهو وسيلة طبية لتعطيل حس الألم بصورة مؤقتة .

والمخدرات (Anasthtics) اصطلاحاً : كل مادة تدخل جسم الكائن الحي وتعمل على تعطيل واحدة من وظائفه أو أكثر ، وهذا تعريف لجنة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية لعام (١٩٦٩) م ، أما مصطلح

(١) ويقرب من التخدير : الفتور ، وهو سكون بعد حدة ، ولين بعد شدة ، وضعف بعد قوة ، وكذلك السُّكْر : وهو غيبوبة العقل واختلاطه من تناول خمر أو ما يشبه ذلك ، والسُّكْر : كل ما يسكر من خمر وشراب ونقيع التمر ، المعجم الوسيط ٤٣٨/١ ، ٦٧٢/٢ مادة سكر ، وفتر .

(٢) لسان العرب ١١٠٩/٢ ، القاموس المحيط ١٩/٢ ، المصباح المنير ص ٦٣ ، المعجم الوسيط ٢٢٠/١ ، مادة خدر .

مخدر فخاص بمواد معينة تثبط الجهاز العصبي المركزي تثبيطاً عاماً ، أو موضعياً لتعطيل الشعور أو الإحساس^(١) .

ويأخذ حكم المخدرات جميع الأدوية والعقاقير المؤثرة على الحالة الجسمية والنفسية ، وتتنوع من حيث الشكل فتكون على شكل سائل ، أو على هيئة أقراص ، أو كبسولات ، أو مسحوق ، أو غاز للاستنشاق ، أو أبر للحقن^(٢) .

* * *

- (١) دوافع تعاطي المخدرات ص ٢٢ ، ويتصل بالتخدير ألفاظ أخرى ، كالتفتير وهو تكسير الحدة ، وتليين بعد شدة ، وهو أعم من التخدير ، والإغماء وهو فتور غير أصلي يزيل عمل القوى بدون مخدر ، وهو مبين للتخدير ، والإسكار ، وهو إزالة الشراب للعقل دون الحس والحركة ، وهو أخص من التخدير ، ومن المرادفات للتخدير : المُرَقَّد وهو ما غيب العقل والحواس ، واستخدام الفقهاء هذا اللفظ للمخدر ، وكذا لفظ المفسد ، وهو ما غيب العقل دون الحواس ، وهو اصطلاح فقهي أيضا ، لأنه نوع من التخدير ، مع استعمال تعاطي المخدرات ، وإدمان المخدرات ، انظر : دوافع تعاطي المخدرات ص ٢٤ ، الموسوعة الفقهية ٣٣/١١ .
- (٢) عقد القرافي قاعدة للتفريق بين المسكرات والمفسدات والمرقّدات من حيث التأثير والأحكام المترتبة عليها ، وعرف المخدر بما غيب العقل والحواس دون أن يصحب ذلك نشوة أو سرور ، الفروق ١/٢١٧ ، وانظر تعريف الفقهاء للتخدير في الزواجر لاقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي ١/٢١٢ ، رد المحتار ، لابن عابدين ٥/٢٩٤ ، المخدرات الخطر الداهم للدكتور محمد علي البار ص ٢٧ ، دوافع تعاطي المخدرات ص ٢٠ ، أحكام الأدوية ص ٢٤٩ ، والأدوية المخدرة هي (ugs d Anasthtic) وأدوية الهلوسة هي (hallucinogs) .

علم التخدير

إن علم التخدير (Anasthsiology) علم عربي إسلامي ، وكان الأطباء المسلمون من أوائل الأطباء الذين عملوا على تخفيف آلام الإنسان ، وكانوا أول من بدأ النهضة في علم الجراحة ، ولا يمكن للجراحة أن تزدهر وتتطور ما لم يزدهر علم التخدير ، لأنها تتوقف عليه .

وكان للمسلمين فضل كبير في هذا العلم ، فهم الذين أسسوه بوصفه علماً ، وأطلقوا عليه اسم المُرَقَّد ، أي المخدر ، وخاصة التخدير العام للعمليات الجراحية ، واخترعوا أداة التخدير وهي الاسفنجة .

ويعني التخدير عدم الإحساس بالألم نتيجة لإدخال مادة طبية مخدرة ، حيث يسمح التخدير بإجراء العملية الجراحية ، وذلك بفقدان الإحساس والألم ، سواء عند الكشف على الأجزاء المؤلمة من الجسم ، أو لتسهيل الجراحة التي تحتاج لسكون تام من المريض ، أو أخذ خزعة من أحد الأعضاء .

وكان أوليفر وندل هولمز أول من استخدم اصطلاح البنج عام (١٨٤٦) م لوصف عقار يكبح الحس ، خصوصاً الشعور بالألم ، بعد أن أجرى عملية جراحية لأول مرة على مريض تم تخديره بالإثير . (Eth) .

ولم يستخدم الفقهاء لفظ المخدرات إلا في القرن العاشر الهجري ،

وكانوا يتحدثون قبل ذلك عن المسكر ، والمفتّر وهو كل مخدر للجسد وإن لم ينته إلى حد الإسكار ، والمرقد هو ما غيب العقل والحواس^(١) .

* * *

(١) الفروق ٢١٧/١ ، وانظر مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، بحث الكحول والمخدرات والمنبهات ص ٣٧٦ ، أحكام الأدوية ص ٢٥٠ ، دوافع تعاطي المخدرات ص ٢٦ .

أنواع التخدير

إن التخدير (Anasthsia) لفقدان الإحساس لإجراء العمليات الجراحية ، أنواع كثيرة ، وأهمها نوعان رئيسيان : الموضعي والعام ، ويعتمد على نوع العملية التي سيتعرض لها المريض ، ويقدر ذلك الطبيب .

والتخدير العام (Anasthsia al Gn) يعني أن يفقد المريض حس الألم ، ويفقد وعيه تماماً ، ويبقى فاقداً للوعي طوال العملية الجراحية ، ويتم التخدير عن طريق الوريد أو الاستنشاق ، والتخدير الموضعي (Local Anasthsia) سيفقد الأعصاب الموجودة في ذلك الجزء من الجسم الإحساس بالألم ، ويبقى في كامل وعيه ، أو فاقداً لوعيه بصورة شبه كاملة ، ويتم بحقن الموضع الذي يتحدد للجراحة البسيطة ، وغالباً ما يقوم به الجراح نفسه دون الاستعانة بأخصائي التخدير ، ويلتزم طبيب التخدير بمراقبة المريض أثناء العملية وبعد الانتهاء منها حتى يفيق بصورة كاملة^(١) .

وهناك تخدير لتسكين الألم فقط ، ويبقى المريض مستيقظاً أثناء العملية ، فيعمل التخدير لتسكين الألم ، ويبقى المريض مستيقظاً . كما يوجد مخدر منوم ومسكن في آن واحد ، ويعطي في حالة الآلام

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، الكحول والمخدرات والمنبهات ، البار ص

الشديدة المستعصية ، أو بعد العمليات الجراحية الكبيرة^(١) .

يقول الدكتور البار : « إن استخدام عقاقير التخدير الموضعية والعامّة قد أتاح للجراحين إجراء عمليات كبيرة ومعقدة ، وصارت فتحاً في ميدان العلاج ، ولا يوجد أي خطر منها على الإطلاق في إحداث الإدمان طالما أنها تستخدم في مجال التخدير لإجراء العمليات الجراحية فقط^(٢) ، وإن التطور العلمي في التخدير اليوم ساهم في تطوير شتى فنون الجراحة .

* * *

(١) وقد يكون على هيئة قطرة للعين ، أو على هيئة بخاخ (ay Sp) أو طلاء (Paint) على الأغشية المخاطية ، أو حقن موضعية لتخدير عصب معين ، أو منطقة من الجلد وما تحتها ، أو النخاع الشوكي لتخدير النصف الأسفل من الجسم ، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، ص ٣٨٩ .

(٢) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، بحث الكحول والمخدرات ، البار ص ٣٩٢ .

آلية التخدير

إن أكثر أنواع التخدير استخداماً هو البنج المتطاير (Anasthtic Volatil) الذي يستخدم عبر الجهاز التنفسي (Systm y ato Rspi) ، ويتم إلى عائلة الإيثير (Eth) التي يتركز عملها الرئيسي على الجهاز العصبي المركزي ، حيث تقوم بكبح انتقال إشارات الألم بطريقة تختلف عن البنج الموضعي .

ويسبب البنج العام انخفاضاً في مستوى ناقلية الأعصاب عند نقاط الاشتباك العصبي ، وهي المناطق التي تتحرر فيها النواقل العصبية لتمارس وظيفتها في الجسم .

غير أن الآلية التي يتبعها البنج المتطاير في كبح نشاط النواقل العصبية في نقاط الاشتباك لا تزال غامضة إلى حد كبير ، إلا أن البنج المتطاير والقابل للانحلال في الدهون أكثر منه في الماء يؤثر بشكل أساسي في قناة الأيونات والبروتينات المستقبلية للنواقل العصبية في أغشية الخلايا العصبية التي تعتبر بيئة دهنية^(١) .

ويتم التخدير الموضعي (Anasthsia Local) بوساطة عقار مثل النوفاكين (Novacain) الذي يثبط قدرة الأعصاب على نقل الإشارات إلى مركز الألم في الجهاز العصبي المركزي من خلال الالتحام بإحدى قنوات

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، الكحول والمخدرات ، البارص ٤٠٠ ، أسس علم التخدير ٨٣/١ .

الأيونات في غشاء الخلايا العصبية ، وتعرف باسم « قناة الصوديوم » بهدف تعطيل وظيفتها ، ويؤدي ذلك إلى إعاقة حركة النبضات العصبية في المنطقة المتاخمة لمكان الحقن من دون أن يؤثر في الوعي والإدراك .

أما التخدير العام ، أو البنج العام (Anesthesia) ، فهو حالة تخديرية تؤدي إلى فقدان عام للإحساس بالألم ، ويفقد المريض إحساسه بالبيئة المحيطة به ، إلا أن أعضاء الجسم الحيوية ووظائفه تواصل عملها كالمعتاد ، بما في ذلك التنفس وضغط الدم .

ورغم مرور (١٥٠) عاماً على استخدام البنج العام فلا تزال آلية عمله غير واضحة تماماً مقارنة بالبنج الموضعي ^(١) .

* * *

(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ، الكحول والمخدرات ، البار ص ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٠ ، ٤٢١ ، أسس علم التخدير ٦٣/١٨ .

أدوية التخدير

يمكن التخدير العام باستخدام أدوية مثبطة للجهاز العصبي المركزي ، كالمهدئات ، ومضادات الكآبة ، والمركبات ، ولكن يجب إعطاء العديد منها بجرعات عالية لإجراء التخدير الجراحي ، وهي المخدرات الوريدية (Anathsis IV) مما يسبب تثبيط الجهازين التنفسي والقلبي الوعائي ، وقد يتأخر صحو المريض ، وبعضها يستخدم روتينياً بقصد تخدير المريض بواسطة الحقن الوريدي .

وتستخدم المخدرات الوريدية عادة لمباشرة التخدير ، لأنها أسرع ، وأكثر لطفاً من استخدام المخدرات الإنشاقية (التنفسية) (Anasthtics Inhalation) وأحياناً تستخدم الوريدية بقصد الحفاظ على ديمومة واستمرارية التخدير ، ومن استخداماتها أيضاً تهدئة المريض عند إجراء التخدير الناحي ، وتهدئته في العناية المشددة ، وفي علاج حالات الصرع^(٢) .

ومن ميزات المخدر الوريدي المثالي البدء السريع لمفعوله ، وزوال التأثير بسرعة ، ويكون التثبيت القلبي الوعائي التنفسي في حدوده الدنيا ، ولا يسبب الإقياء والسعال والحركات اللاإرادية والكوابيس ، ولا يسبب الألم عند حقنه ولا الأذية الوريدية ، وهو آمن عند حقنه في الشريان ولا سمية فيه ، ولا فرط الحساسية وينحل بالماء ، وعمره طويل نسبياً^(٢) .

(١) أسس علم التخدير ١/ ٢٠٥ .

(٢) أسس علم التخدير ١/ ٢٠٥ .

أنواع الأدوية المخدرة

تعد المخدرات الغازية (Gass Anasthtic) والطيارة (Volatil) من الأدوية الأكثر شعبية لتحقيق استمرارية تخدير جيدة ، وكذلك فإنها الأفضل - ضمن بعض الظروف - لمباشرة التخدير ، والمناسب استخدام مزيج من NO بتركيز ٦٦٪ مع الأكسجين ، مع تراكيز منخفضة من المخدر الطيار لتحقيق استمرارية تخدير جيدة ومقبولة^(١) .

ويمثل الايثير (Eth) أهمية خاصة في علم التخدير ، ولكنه سحب من الدول الغربية لكونه قابلاً للاشتعال ، ولا يزال واسع الانتشار في الدول النامية ، وكذلك لا يزال يلقي الترحيب للحالات الاسعافية في الدول النامية والمتطورة على حد سواء^(٢) .

ومن ميزات المخدر الإنشافي التنفسي المثالي أنه قادر على إحداث تسكين للألم بالإضافة لتنويم المريض ، ويحدث درجة من الارتخاء العضلي ، بسبب تثبيطاً طفيفاً للجهازين القلبي الوعائي والتنفسي ، وأنه يطرح بشكل كامل عبر الرئتين دون تغيير في بنيته ، وبالسعة القصوى^(٣) .

(١) أسس علم التخدير ١٧٧/١ ، ١٩٦ . وأهم المخدرات الطيارة الحديثة (Nw Anasthtic Volatil) هي السيوفلوران (an Svoflu) والديسفلوران (an Dsflu) المرجع السابق ١/ ١٩٤ .

(٢) أسس علم التخدير ١٧٧/١ .

(٣) أهم المخدرات الإنشافية هي الهالوتان (Halothan) والإنفلوران (an Enflu) والإيزوفلوران (an Isoflu) وتستعمل مع مزيج من النايترس أوكسيد (NO - Nit =

وهناك أدوية مستخدمة لدعم التخدير (supplmnt to usd ugs D) Anasthsia) وتستعمل مسكنات (Analgsics) أيضاً، منها الأفيونات (Opioids) والمورفين (Mophin) والديامورفين (Diamophin) والبابافيريتون (Popavtun) والبيثدين (Pthidin) والبوبرينورفين (Bupno phin) وغيرها^(١).

أما الأدوية المخدرة الموضعية فإنها تعمل بإحداث حصار لنقل النبضات المحيطة العصبية، وكلها تشتق من الكوكائين (Cocain) وهو عبارة عن قلوي وجد في أوراق نبات الكوكا الحمراء في أدغال أميركة الجنوبية، ولم يستخدم دواء الكوكائين أكثر من دواء موضعي بسبب سميته الجهازية، وحثه للجملعة العصبية، وعيوبه الإدمانية، واستعداده لإحداث تفاعلات أرجية، وتم صنع البروكائين (ocain p) عام (١٩٠٤) م للتخدير الموضعي، ثم صنع الليفنوكانين (Lvnocain) في الأربعينات^(٢)، واستمر التطور والتصنيع حتى اليوم، وتحقن المخدرات الموضعية عادة على شكل محاليل حامضية، مثل ملح الهيدروكلورايد (PH=O)^(٣)، وازداد في العقود الأخيرة الاعتماد على تقنيات التخدير الموضعي بعد ازدياد فعاليتها باستحداث أدوية جديدة ومعدات حديثة، وقد يتفوق التخدير الموضعي في بعض الظروف على التخدير العام، ولكن لا يعتبر بديلاً للتخدير العام، ويجب أن يعتبر تقنية مختارة

= Oxid ous) وانظر: أسس علم التخدير ١/١٨٦، ١٩٦. ومن الغازات الأخرى المستخدمة في التخدير: الأكسجين (Oxygn) وثاني أكسيد الكربون (bon Ca Dioxid) انظر: أسس علم التخدير ١/٢٠١.

- (١) أسس علم التخدير ١/٢٢٧.
- (٢) أسس علم التخدير ١/٣٠٧، ٣٠٨.
- (٣) أسس علم التخدير ٢/٢٥.

شخصياً ، لأنه يساعد على الحفاظ على وعي المريض لدى استخدامه ، وهذا من ميزات ، كما أن من فوائده تزويد المريض بتسكين جيد بعد العمل الجراحي ، مع سهولة إجرائه^(١) .

* * *

(١) رجعنا في هذه الفقرات الطبية إلى الدكتور محمد عبد المنعم محمد الطبيب الاختصاصي بالأمراض الباطنية في جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، والدكتور براء محمد الزحيلي ، الباحث في المختبر الطبي بجامعة هارفرد ، بوسطن ، الولايات المتحدة الأمريكية .

حكم تناول المخدرات

اتفق الفقهاء على تحريم المخدرات قياساً على الخمر والمسكرات التي وردت فيها النصوص الشرعية ، بجامع التخدير والإسكار الذي يزيل العقل ، ولا يؤثر الفارق بينهما بأن الخمر شراب ، والمخدرات مأكول ، وأصبحت اليوم أنواعاً عدة ، والأدلة على ذلك كثيرة .

منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة : ٩٠] ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] ، فالمخدرات مسكرة وخبيثة ، ومنها قوله ﷺ : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام »^(١) ، وقوله « كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق (مكيال كبير) فملاء الكف منه حرام »^(٢) ، وقال ابن عباس : « فما أسكر فهو حرام »^(٣) ، وقوله ﷺ : « ما أسكر

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود ٢٩٣/٢ عن ابن عمر مرفوعاً ، ورواه البخاري بلفظ « كل مسكر حرام » (١٥٧٩/٤ رقم ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٨) وكذا مسلم (١٧١/١٣ رقم ٢٠٠٢) وفي لفظ آخر لمسلم « كل شراب مسكر فهو حرام » (١٧١/١٣ رقم ٢٠٠١) .

(٢) هذا الحديث أخرجه أبو داود (٢٩٧/٢) عن عائشة مرفوعاً ، وفي حديث عنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتخ ، فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » أخرجه أبو داود (٢٩٤/٢) .

(٣) هذا الأثر رواه البخاري (٢١٢٥/٥) .

كثيره فقليله حرام»^(١) ، فالمخدرات مسكرة ، والشرع لم يفرق في المسكرات بين نوع ونوع .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : « نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومُفْتَرٍّ »^(٢) ، والمخدرات مفترّة قطعاً فتدخل في النهي ، وهي مسكرة ومخدرة ، فقرن الحديث بين المسكر والمخدر فيكون حكمهما واحداً .

ولأن المخدرات تزيل العقل الذي هو أعظم نعم الله على الإنسان ، والذي فضل الله به الإنسان على سائر الحيوان ، وميّزه به ، ليفرق بين الخير والشر ، والضار والنافع ، وجعله مناط التكليف ، لذلك تجب المحافظة عليه وحمايته ، والابتعاد عن كل ما يكون سبباً في زواله وإفساده ، بل جعله الشرع أحد الكليات الخمس التي حرصت الشرائع على المحافظة عليه ، وحرمت كل اعتداء عليها .

ولا شك أن المخدرات مفسدة للعقل ، مزيلة له ، وأضرارها بالغة على الأفراد ، وعلة التحريم هي الإسكار وغياب العقل ، ولذلك فإن كل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام ، وروى أبو الدرداء قال أوصاني خليلي ﷺ : « لا تشرب الخمر ، فإنها مفتاح كل شر »^(٣) .

ولأن الخمر والمخدرات تصد عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وتجلب

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود (٢٩٤ / ٢) عن جابر مرفوعاً .

(٢) هذا الحديث أخرجه أحمد (٣٠٦ / ٦) وأبو داود (٢٩٥ / ٢) والمفتري : كل شراب يورث الفتور والرخوة في الأعضاء وبخدر في الأطراف ، وهو مقدمة السكر ، وإسناد الحديث ضعيف ، لكن معناه صحيح (عون المعبود ٣ / ٣٨٧ نشر دار الكتاب العربي) .

(٣) هذا الحديث رواه ابن ماجه ص ٣٦٦ رقم ٣٧٧١ ، وقال البوصيري : هذا إسناد حسن ، وله شاهد ، ورواه الحاكم .

غضب الرب سبحانه ، والطرده من سعة رحمته ، وتورث الأحقاد والأضغان بين المسلمين ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] ، فتضييع الصلاة حرام ، وما أدى إلى الحرام فهو حرام .

كما أن المخدرات محرمة لما فيها من الضرر على العقل والجسم ، والأعصاب والأعضاء ، والخلق والطبع ، والأموال والمجتمع ، وأنها سبب لضعف الجسم والأمراض والإدمان الخطير ، ولذلك ورد النهي في الحديث الشريف عن ذلك فقال رسول الله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار »^(١) ، والمخدرات فيها ضرر على الشخص ، وعلى أسرته ، وضرر عام على المجتمع . قال ابن تيمية : « كل ما يغييب العقل فإنه حرام ، وإن لم تحصل به نشوة ولا طرب ، فإن تغييب العقل حرام بإجماع المسلمين ، أي إلا لغرض معتبر شرعاً »^(٢) ، ولا شك أن المخدرات من الخبائث التي حرمها الشرع بنص القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ [الأعراف : ١٥٧] .

لذلك اتفق الفقهاء على تحريم تناول المخدرات^(٣) ، وأيد علماء

(١) هذا الحديث أخرجه أحمد (٣١٢/١ ، ٣٢٧/٥) ومالك (الموطأ ص ٤٦٤) وابن ماجه (٧٨٤/٢) والحاكم (٨٥/٢) والدارقطني (٢٢٨/٤) والبيهقي (٧٠/٦) ، ١٥٦) عن ابن عباس وعبادة وأبي سعيد رضي الله عنهم ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه .

(٢) مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ٩٨/٣٤ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، وانظر أضرار المخدرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في كتاب : المخدرات ، الخطر الداهم ص ١٥٩-٢٠٧ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٥٥١٠/٧ .

(٣) رد المحتار ، ابن عابدين ٤٥٥/٦ ، ٥٥٧ ، فتح القدير ١٨١/٨ ، بلغة السالك ٤٣٨/٢ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ٤٧/١ ، منح الجليل ، محمد عيش =

العصر والمفتون هذا التحريم ، وخاصة بعد انتشار المخدرات ، وثبوت ضررها الشديد ، وخطورها الجسيم على المتعاطين وأسرهم ، وعلى المجتمع والأمة ، وأكد التحريم هيئة كبار العلماء بالسعودية ، وجميع المؤتمرات والندوات التي عقدت لمكافحة المسكرات والمخدرات ، مع التأكيد على ضرورة محاربتها بكل الوسائل ، والجميع يصرحون بتحريم تعاطي المخدرات بكل أنواعها ، وأن استهلاكها كاستهلاك الخمر ، مع خطورة آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة^(١) .

ونقل بعض العلماء الإجماع على تحريم الحشيشة ، ومثلها بقية المخدرات ، للنصوص السابقة ، والأضرار المؤكدة ، والمفاسد المترتبة عليها في الدين والدنيا ، وأنها من الخبائث^(٢) .

* * *

= ٥٤٩/٤ ، الروضة ١٠/١٧١ ، الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ٤/٢٣٠ ، إعانة الطالبين للسيد أبي بكر البكري ٤/٦٥٦ ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٤/٢٠٤ ، زاد المعاد ، ابن القيم ٥/٧٤٧ ، ٧٤٩ ، سبل السلام ، الصنعاني ٤/٦٣ ، المخدرات الخطر الداهم ص ٥٢ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٧/٥٥٠٥ .

(١) مكافحة المخدرات ص ٨٣-٨٥ ، الموسوعة الفقهية الميسرة ٢/١٧٥٢ ، المخدرات الخطر الداهم ص ٣٦٩ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٥/٥٥١٣ ، دوافع تعاطي المخدرات ص ٣٧ ، ٥١ .

(٢) الفتاوى الكبرى للهيتمي ٤/٢٣٣ ، الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي ١/٣٥٤ ، سبل السلام ٤/٦٣ ، الفروق للقرافي ١/٢١٩ ، مكافحة المخدرات ص ٩١ ، ١١٢ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٧/٥٥١١ ، ٥٥١٣ .

حكم التداوي عامة

إن استعمال التخدير للتداوي يوجب أن نبين حكم التداوي عامة ، ونكتفي في ذلك بعرض قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٧ (٧/٥) تاريخ ١٢/١١/١٤١٢ هـ الموافق ١٤/٥/١٩٩٢ م الذي يلخص الموضوع ، ونصّه مع الاختصار :

« الأصل في حكم التداوي أنه مشروع ، لما ورد في شأنه من القرآن الكريم ^(١) ، والسنة القولية ^(٢) ، والفعلية ، ولما فيه من حفظ النفس الذي هو أحد المقاصد الكلية من التشريع .

وتختلف أحكام التداوي باختلاف الأحوال والأشخاص ، فيكون

(١) لقوله تعالى : ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ [الشعراء : ٨٠] ، ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ [النحل : ٦٩] ، ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ﴾ [الإسراء : ٨٢] .

(٢) لقوله ﷺ : « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » أخرجه البخاري (٢١٥١/٥) رقم ٥٣٥٤) وأحمد (٣٧٧/١ ، ٤٤٢ ، ٢٧٨/٤ ، ٣٧١/٥) وابن ماجه (ص ٣٧٢ رقم ٣٤٣٩) عن أبي هريرة ، والداء : المرض والوباء ، وأنزل : بمعنى قدر ، والشفاء : البرء من المرض ، وهو هنا سبب البرء . وروى الأربعة عن أسامة بن شريك قال قالت الأعراب : يا رسول الله ، ألا نتداوى ؟ قال : « نعم ، يا عباد الله ، تداووا ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، أو قال : دواء ، إلا داءً واحداً » قالوا : يا رسول الله ، وما هو ؟ قال : « الهرم » قال الترمذي : وهذا حديث حسن صحيح ، جامع الترمذي (ص ٣٣٩ رقم ٢٠٣٨) سنن أبي داود (٣٣١/٢) سنن ابن ماجه (ص ٣٧٢ رقم ٣٤٣٦) مسند أحمد (١٥٦/٣ ، ٢٧٨/٤) وانظر : كشف الخفا (٣٥٨/١) .

واجباً على الشخص الذي إذا تركه يُفْضِي إلى تلف نفسه أو أحد أعضائه ، أو عجزه ، أو إذا كان المريض ينتقل ضرره إلى غيره كالأضرار المعدية ، ويكون مندوباً إذا كان تركه يؤدي إلى ضعف البدن ، ولا يترتب عليه ما سبق في الحالة الأولى ، ويكون مباحاً إذا لم يندرج في الحالتين السابقتين ، ويكون مكروهاً إذا كان بفعل يُخَافُ منه حدوث مضاعفات أشد من العلة المراد إزالتها ، ومما تقتضيه عقيدة المسلم أن المرض والشفاء بيد الله عز وجل ، وأن التداوي والعلاج أَخَذُ بالأسباب التي أودعها الله تعالى في الكون ، ولا يجوز اليأس من روح الله أو القنوط من رحمته ، بل ينبغي بقاء الأمل بإذن الله . . . ، وَيُشْتَرَطُ إِذْنُ المريض للعلاج ، ولولي الأمر الإلزام بالتداوي في بعض الأحوال . . . ، وفي حالات الإسعاف لا يتوقف العلاج على الإذن»^(١).

* * *

(١) انظر : قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي ص ٢٢٦-٢٢٨ ، وانظر : أحكام الأدوية ، الفكي ص ٢٦ ، ٣١ ، ١٥٠ .

ضوابط التداوي بالمخدرات

إن المضطر يباح له التداوي بالمخدرات ، لأنها لم تحرم لعينها ، بل لضررها^(١) ، فإذا انتفى الضرر ، وأصبحت الضرورة أو الحاجة هي الداعية إليها فإنها تجوز حينئذ ، ضمن ضوابط الضرورة الشرعية الآتية :

١- أن يحدد الطبيب العدل الثقة الحاذق بفنه مدى الأضرار والحاجة للمخدر .

٢- أن يتعين استعمال المخدر بأن لا يوجد غيره من المباحات التي تقوم مقامه .

٣- أن لا يلحق بالمريض أذى أو ضرر من استعماله ، فالضرر لا يزال بالضرر .

٤- أن يقتصر في التداوي بالمخدرات على القدر الذي يدفع الضرر ، للقاعدة الفقهية « الضرورة تقدر بقدرها » ، وللقاعدة المشهورة : « الضرورات تبيح المحظورات » ، وهو ما بينه العلماء كما سنذكر نصوصهم ، والضرورة أن يبلغ الشخص حداً إن لم يتناول المحظور لهلك^(٢) ، أخذاً من

(١) قال ابن عابدين عن المخدرات : « يحرم تناول القدر المضر منها ، دون القليل النافع ، لأن حرمتها ليست لعينها ، بل لضررها » رد المحتار ٢٩٤/٥ ، وانظر : أحكام الأطعمة في الإسلام ص ١٩٧ .

(٢) انظر هذه القواعد وتطبيقاتها في : القواعد الفقهية على المذاهب الأربعة ٢١٥/١ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ .

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣] ، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] ، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] .

لذلك يجوز استعمال المخدرات في الأغراض الطبية باتفاق ، ولو أدت إلى فقدان العقل ، أو التنويم ، وخاصة عند التخدير للعمليات الجراحية ، ولتسكين الآلام المبرحة التي تعجز المسكنات العادية عنها . قال الطرابلسي الحنفي « والظاهر جواز ما سُقِيَ من المرقّد لقطع عضو ونحوه ، ولأن المرقّد مأمون ، وضرر العضو غير مأمون »^(١) .

كما يجوز - شرعاً - لمن أدمن على المخدرات ، ويضره قطعها دفعة واحدة أن يستمر في شربها ، مع تقليل الكمية التي يأخذ منها ، حتى يستغني عنها ، كعلاج تدريجي تحت إشراف طبيب ، وقد يتطلب ذلك تغيير الدم ، وملازمة المستشفى أو أماكن العلاج مدة معينة ، ليتمكن التخلص من الإدمان ، إن لم يكن له علاج إلا هذا^(٢) .

* * *

(١) معين الحكام ص ١٨٠ ، وهذا مقتبس من كلام ابن فرحون المالكي في تبصرة الحكام ١٦٩/٢ ، وقال النووي: « والنبات الذي يُسَكَّرُ ، وليس فيه شدة مطربة يحرم ولا حدّاً على آكله ، ويجوز استعماله في الدواء وإن أفضى إلى السكر ما لم يكن منه بد » المجموع ٩٨/٣ .

(٢) الموسوعة الفقهية الميسرة ١٧٥٢/٢ ، المواد المحرمة والنجسة ص ٩١ ، رد المحتار ٢٩٧/٥ ، تحفة المحتاج ١٦٨/٩ ، مواهب الجليل ٩/١ ، حكم التداوي بالمحرمات في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ص ٣٠٦ .

حكم التداوي بالمخدرات

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز استخدام المخدرات في النواحي الطبية للضرورة الداعية إليها ، بغض النظر عن كون المخدر صِرْفاً أو ممزوجاً ، وسواء كان القدرُ المستعمل منه كثيراً أم قليلاً ، بشرط السلامة ، وعدم الضرر ، طالما أن الضرورة الطبية هي التي تحكم استخدامه بإشراف الطبيب الحاذق بفنّه والثقة في عمله^(١) .

يقول ابن عابدين رحمه الله تعالى عن البنج والأفيون : « الحاصل أن استعمال الكثير المسكر منه حرام مطلقاً ، وأما القليل فإن كان للهو حرم ، وإن سكر منه يقع طلاقه ، لأنّ مبدأ استعماله كان محظوراً ، وإن كان للتداوي وحصل منه إسكار فلا »^(٢) .

وقال ابن فرحون : « والظاهر جواز المرقّد لأجل قطع عضو ونحوه ، لأن ضرر المرقّد مأمون ، وضرر العضو غير مأمون »^(٣) .

وقال النووي : « يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة . . . » ،

(١) قال بعض الفقهاء بتحريم التداوي بالمخدرات كغيرها من سائر المحرمات ، قياساً على حرمة التداوي بالخمير كما سيأتي ، وأن الله حرمها لخبثها ، ولتنهي عن التداوي بحرام مطلقاً ، كما سيأتي عن النهي بالتداوي بالخمير ، انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٤/٢٦٥ ، حكم التداوي بالمحرمات في مجلة كلية الدراسات ص ٣٠٣ ، ٣١٦ .

(٢) رد المحتار ، له ٥/٢٩٤ .

(٣) تبصرة الحكام ٢/١٦٩ .

ولو احتيج في قطع يده المتأكلة إلى تعاطي ما يزيل عقله فوجهان ،
أصحهما جوازه «(١) .

وقال المرداوي : « إن زال عقله بالبنج نظرت ، فإن تداوى به فهو
معذور ، ويكون الحكم فيه كالمجنون ، وإن تناول ما يزيل عقله لغير
حاجة كان حكمه كالسكران ، والتداوي حاجة »(٢) .

ويظهر من النصوص جواز استعمال المخدرات للتداوي بها ، استثناء
من الأصل في الحرمة ، واستندوا إلى عموم آيات الضرورة كقوله تعالى :
﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة :
٣] ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة :
١٧٣] .

فإذا كان تناول الدواء يزيل العقل ، ولكنه من أجل العلاج ، فهو من
باب التداوي بالحرام ، والراجع أنه يجوز تعاطي ما يزيل العقل - من غير
الخمير(٣) . - لأجل العلاج إذا كان التداوي من ذلك المرض من باب

(١) المجموع ، له ٧/٣ ، وانظر : الروضة ، له ١٧١/١٠ ، الحاوي ، للماوردي
٢٠٨/١٩ .

(٢) الإنصاف ، له ٤٣٨/٨ .

(٣) استثنى جمهور العلماء منع التداوي بالخمير لحديث طارق بن سويد الجعفي أنه سأل
النبي ﷺ عن الخمر ، فنهاه أو كره أن يصنعها ، فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال
عليه الصلاة والسلام : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » أخرجه مسلم (١٣/١٥٢) رقم
١٩٨٤ (قال النووي : « وفيه تصريح بأنها ليست بدواء فيحرم التداوي بها ، لأنها
ليست بدواء » شرح النووي على مسلم (١٣/١٤٣) وأبو داود (٢/٣٣٤)
والترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح (ص ٣٤٠ رقم ٢٠٤٦) ، وقال
النووي : « والأصح تحريمها لدواء وعطش » المنهاج ٤/١٨٨ ، كما استدلوا بقول
ابن مسعود رضي الله عنه في السكر : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم »
رواه البخاري (٥/٢١٢٩ قبل حديث ٥٢٩١) ولما روى أبو الدرداء أن رسول الله ﷺ

الضرورة والحاجة ، فإن الاضطرار يبيح تناول المحرم ، وأصل ذلك أكل الميتة عند المخمصة ، كما سبق في الضوابط .

قال النووي : « قال أصحابنا : يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة ، قال : ولو احتيج في قطع يده المتأكلة إلى تعاطي ما يزيل عقله فوجهان ، أصحابهما الجواز »^(١) ، وقال أيضاً : « قلت : الأصح الجواز . . . ، ولو احتاج إلى دواء يزيل العقل لغرض صحيح جاز تناوله قطعاً »^(٢) .

وقال ابن قدامة : « وما فيه السموم من الأدوية : إن كان الغالب من شربه واستعماله الهلاك به أو الجنون لم يبيح شربه ، وإن كان الغالب منه السلامة ، ويرجى منه المنفعة ، فالأولى إباحتها شربه ، لدفع ما هو أخطر منه ، كغيره من الأدوية »^(٣) .

وهذا ما توصلت إليه الندوة الفقهية الطبية الثامنة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت (مايو - أيار ١٩٩٥ م) فجاء في توصياتها ما يلي :

= قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تداؤوا بحرام » أخرجه أبو داود (٣٣٥ / ٢) ، وهذا خاص بالخمير عند جمهور العلماء ، خلافاً لبعضهم في جواز التداوي بالخمير ، والراجح قول الجمهور ، ولا مجال للتوسع فيه ، لأنه يبحث في الخمر خاصة ، وانظر : أحكام الأطعمة في الإسلام ص ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، المغني ٨ / ٦٠٥ ، حكم التداوي بالمحرمات في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ص ٢٩٦ وما بعدها .

(١) المجموع ، له ٦ / ٣ ، وانظر : مغني المحتاج ٤ / ٣٠٦ .

(٢) الروضة ، له ١٧١ / ١٠ .

(٣) المغني ، له ٤٠١ / ١ ، وانظر : المواد المحرمة والنجسة ، الدكتور نزيه حماد ص ٩٠ ، أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية ص ٥٨٧ ، أحكام الأطعمة في الإسلام ص ٢٠٤ .

« المواد المخدرة محرمة ، لا يحل تناولها إلا لغرض المعالجة الطبية المتعينة ، وبالمقادير التي يحددها الأطباء » ، وهذا يقتضي بيان أنواع المخدرات الموجودة الآن .

* * *

أنواع المخدرات

تصنف المخدرات بحسب منشئها إلى ثلاثة أنواع ، وهي :

١- الطبيعية : النباتات التي تحتوي أوراقها وثمارها على المادة المخدرة الفعالة التي ينتج عنها فقدان كلي أو جزئي للإدراك بصفة مؤقتة ، مثل :

نبات القنب الهندي (الحشيش) والكوكا ، والخشخاش (الأفيون) والقات .

٢- المَصْنَعَةُ : التي تستخلص من المواد المخدرة الطبيعية السابقة وتجري عليها عمليات كيميائية لتصبح أكثر تركيزاً وأشد أثراً ، مثل : المورفين ، والكوكايين ، والهرويين ، ومسكنات الآلام وأدوية السعال^(١) .

٣- المخدرات المَخْلُقة : هي عقاقير تصنع من عناصر كيميائية أولية كالكربون أو الأكسجين ، أو الهيدروجين ، أو النيتروجين ، وأهمها : المنومات (الباربيتورات) ، والمنبهات (الأمفيتامينات) ، والمهدئات ، والفالسيوم ، وعقاقير الهلوسة .

(١) انظر مزيداً من التعريف ببعض الأعشاب ذات الضرر والإيذاء في كتاب : أحكام الأطعمة في الإسلام ، للدكتور كامل موسى ص ١٨٢ .

وتصنف بحسب تأثيرها إلى مهبطات (كمسكنات الألم ، والمنومات والمهدئات) ومنشطات ، وعقاقير الهلوسة ، وصنفتها القوانين والأنظمة والاتفاقات الدولية تصنيفات أخرى ، أو عددها تعداداً ، وهي بشكل عام تقسم إلى مجموعات : مسكنة أو مهدئة من الأفيون ومشتقاته ، والمخدرات المسكنة من غير الأفيون ، والمنبهة أو المنشطة ، ولكل نوع آثاره وأحكامه^(١) .

* * *

(١) مكافحة المخدرات في التشريع الإسلامي ص ٣٤-٣٦ ، أحكام الأدوية ، الفكي ص ٢٥٠ ، دوافع تعاطي المخدرات ص ٣١ .

عقوبة تناول المخدرات

اتفق الفقهاء على أن تناول المخدرات للتداوي لا عقوبة عليه من حد أو تعزير ، ولو زال عقله ، لأن الجواز ينافي الضمان ، ولأن المخدر يصبح مباحاً للتداوي كما سبق في قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » ولا يترتب على أفعاله وتصرفاته أثر فقهي .

واتفق الفقهاء على تحريم تناول المخدرات وتعاطي المزيل للعقل بأي وجه من الوجوه ، في غير التداوي .

واتفقوا على عقوبة من يتعاطى المخدرات بدون عذر ، لتكون العقوبة رادعة للمتعاطي ، وزاجرة لغيره ، شأن بقية العقوبات المشروعة .

ولكن اختلفوا في تحديد العقوبة على أقوال وتفصيلات أهمها اثنان :

الأول : التعزير لمتعاطي المخدرات ، ولا يحد لوجود الشبهة ، لعدم النص عليها أولاً ، ووجود بعض الفروق بينها وبين الخمر والمسكرات ، ولأن الحد محصور بالخمر والأشربة المائعة دون الجامدة ، كالبنج والحشيشة والأفيون وكل مفسد أو مخدر أو مرقّد ، وهو رأي الجمهور في المذاهب الأربعة^(١) .

(١) قال ابن عابدين عن حد المسكر : « الظاهر أن هذا خاص بالأشربة المائعة دون الجامدة » رد المحتار ٤٥٥/٦ ، وقال الشيخ عليش : « إن الحد مختص بالمائع ، فلا يحد بالجامد الذي يؤثر في العقل » منح الجليل ٥٤٩/٤ . وانظر : رد المحتار ١٦٥/٣ ، حاشية الدسوقي ٣١٣/٤ ، فتح القدير ١٨٤/٤ ، مواهب الجليل =

والتعزير عقوبة يقدرها القاضي بحسب الجاني والجريمة ، وقد تصل إلى القتل ، ولذلك كانت عقوبة تاجر المخدرات القتل تعزيراً ، للإفساد في الأرض ، كما سيأتي .

الثاني : الحد ، بأن يعاقب متعاطي المخدرات بالحد ، كحد الخمر ، لأن المخدرات مسكرة كالخمر ، ولأنها تُشْتَهَى وتُطَلَّبُ ، وتشترك مع المسكرات في إزالة العقل اتباعاً لشهوة النفس . وهو رأي بعض العلماء كالذهبي^(١) والزرکشي وابن تيمية^(٢) وابن القيم وابن حجر الهيتمي^(٣) ، وأيدهم من المُخَدِّثين محمد حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية سابقاً والدكتور محمد رواس قلعه جي^(٤) ، وغيرهما ، وقال

= ٩٠/١ ، الروضة ١٧١/١٠ ، المنهاج ومغني المحتاج ١٨٧/٤ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسي ١٠/٨ ، إعانة الطالبين ١٥٦/٤ ، مطالب أولى النهي ٢٢٤/٥ ، الفروق ٢١٩/١ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٥٥١٩/٧ .

(١) نقل بعض الباحثين عن الماوردي أنه يقول بالحد ، وهو غير صحيح لقوله عن النبات المسكر « أن يسكر ولا تكون فيه شدة مطربة كالبنج ، فأكله حرام ، ولا حد على آكله » الحاوي ، له ٢٠٨/١٩ ، وكذلك نقل عن النووي قوله بالحد ، وهو غير صحيح ، فإنه يقول : « ما يزيل العقل من غير الأشربة كالبنج حرام ، لكن لا حد في تناوله » الروضة ، له ١٧١/١٠ .

(٢) قال ابن تيمية : « إن ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد ، وما لا تشتهيه كالميتة ففيه التعزير ، والحشيشة مما يشتهيها آكلوها » مجموع الفتاوى ١٩٨/٣٤ ، ٢١٤ ، وقال أيضاً : « والحشيشة المصنوعة من ورق القنب حرام أيضاً ، يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر ، وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج ، حتى يصير في الرجل تخنث وديانة وغير ذلك من الفساد ، والخمر أخبث من جهة أنها تُفْضِي إلى المخاصمة والمقاتلة » السياسة الشرعية ، له ص ٩٢ .

(٣) الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي ٢٣١/٤ ، إعانة الطالبين ١٥٦/٤ ، نهاية المحتاج ١٠/٨ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٥٥١٩/٧ .

(٤) انظر : مكافحة المخدرات ، جابر أحمد نور ص ٧٦ ، ١٦١ ، الموسوعة الفقهية الميسرة ، قلعه جي ١٧٥٣/٢ ، دوافع تعاطي المخدرات ص ٦٥ .

الشافعية : إن الأفيون وغيره إذا أذيب واشتد وقذف بالزبد فإنه يلحق بالخمير في الحد^(١) .

واعتمد ابن تيمية على القياس على الخمر ، لأن جميع المسكرات متساوية في كونها تُسكر ، والمفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا ، وإن الله لم يفرق بين المتماثلين ، بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي^(٢) ، وأكد القرافي أن القاعدة عند المحدثين والأصوليين أنه إذا ورد النهي عن شيئين مقترنين ، ثم ورد النص على حكم النهي عن أحدهما مع العقوبة فيعطى الآخر ذلك الحكم بدليل اقترانهما في الذكر والنهي ، والحديث الشريف السابق قرن بين المُسكر والمفتّر « نهى عن كل مسكر ومفتّر » فذكر المفتّر مقترناً بالمُسكر ، فيكون حكمهما واحداً بالحد^(٣) .

وفرت هيئة كبار العلماء في السعودية بين حالة من يتعاطاها للاستعمال فأوجب حد السكر عليه ، وحالة من يدمن على تعاطيها بالتعزير فقط ، لأنه يعتبر مريضاً ، ولا يجدي في حقه الحد ، فيعاقب تعزيراً للزجر والردع ولو بقتله ، وأضافت عقوبة المُرّوج للمخدرات فإن كان للمرة الأولى فيعزر تعزيراً بليغاً بالحبس أو الجلد أو الغرامة المالية أو بهما جميعاً ، وإن تكرر منه ذلك فيعزر بما يقطع شره عن المجتمع ولو كان ذلك بالقتل لأنه مفسد في الأرض ، وحصرت الهيئة عقوبة مهرب المخدرات بالقتل لما يسببه تهريبها وإدخالها البلاد من فساد عظيم لا يقتصر على المهرب نفسه ، وأضرار جسيمة وأخطار بليغة على الأمة

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ٥٥١٩/٧ .

(٢) مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ١٩٨/٣٤ ، ٢١٤ .

(٣) الفروق ، القرافي ٢١٩/١ ، والحديث سبق بيانه .

بمجموعها^(١) ، وهذا ما أخذت به معظم دول العالم اليوم مثل سورية والإمارات ، وأفتى به محمد سيد طنطاوي مفتي مصر سابقاً وشيخ الأزهر حالياً^(٢) .

وأرى أن الخلاف بسيط ، فالحد أشدّ في أحكامه وأوصافه بتقدير العقوبة كالخمر ، وعدم العفو عنه ، والتعزير أكبر في مقداره ونوعه حسب ما يراه القاضي أو ولي الأمر .

وأرجح قول الجمهور بالتعزير لفتح المجال أمام القاضي وأولياء الأمور لاختيار العقوبة المناسبة لمتعاطي المخدرات ، والمتناسبة مع ظروفه وأحواله ، والتشدد والتغليظ عندما يقتضي الحال ذلك ، كمن يتكرر منه الفعل ، أو ينشره لغيره ، أو يتاجر بالمخدّر ليفسد في الأرض ، لتكون عقوبته القتل تعزيراً^(٣) .

وهذا ما قرره قوانين العقوبات والأنظمة المعاصرة منها قانون العقوبات الإماراتي الاتحادي على مسؤولية السكران ومتعاطي المخدرات الذي نص في المادة (٦١) أنه « إذا كان فقد الإدراك أو الإرادة ناتجاً عن عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة تناولها الجاني باختياره وعلمه عوقب على الجريمة التي وقعت ، ولو كانت تتطلب قصداً جنائياً خاصاً ، كما لو كانت وقعت بغير تخدير أو مسكر ، فإذا كان الجاني قد تناول العقاقير أو

(١) القرار رقم ٨٥ تاريخ ١١/١١/١٤٠١هـ ، والقرار رقم ١٣٨ تاريخ ٢٠/٦/١٤٠٦هـ ، وانظر : مجلة البحوث الإسلامية ، العدد الثاني عشر لعام ١٤٠٥هـ (ص ٧٨) والعدد ٢١ لعام ١٤٠٨هـ (ص ٣٥٦) ، والفقه الإسلامي وأدلته ٥٥٢٠/٧ .

(٢) جريدة المسلمون ، العدد ٨٥ ، وانظر مكافحة المخدرات ص ١٦٤ .

(٣) رد المختار ١٩٦/٣ ، حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤ ، مواهب الجليل ٣٥٧/٣ ، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٨ .

المواد المخدرة أو المسكرة عمداً بغية ارتكاب الجريمة التي وقعت منه عدّ ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة» وهو ما أيده شُرَّاح القانون في البلاد الأخرى^(١).

ويثبت شرب المخدرات بالشهادة ، والإقرار ، والقرائن في تحليل دم الشارب في المخابر المختصة ، ووجود المخدر فيه بنسبة يحددها المختصون ، ولا يثبت شرب المخدر بمجرد وجود الشخص مخدراً ، قياساً على من وجد منه سكر أو ريح خمر ، ولم يعترف ، فلعل ذلك طراً لسبب ، فيكون شبهة ، ولكن لا مانع من تعزيره^(٢).

* * *

(١) وهذا ما قضت به المحكمة الاتحادية العليا وقالت : « إن الرأي الراجح في فقه المذاهب الأربعة أن من يتناول المسكر مختاراً بغير عذر فيسكر منه يسأل عن الجرائم التي يرتكبها أثناء سكره ، سواء ارتكبها عمداً أم مخطئاً ، لأنه أزال عقله بنفسه ، وبسبب هو في ذاته جريمة ، فيتحمل العقوبة زجراً له ، فضلاً عن أن إعفائه من المسؤولية يؤدي إلى أن من أراد ارتكاب جريمة معينة وشرب الخمر وفعل ما أراد أيّاً كان يفلت من العقاب ، وهذا يتنافى مع السياسة الشرعية » انظر : الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي ، الدكتور مدحت رمضان ص ٤٣ نشر جامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين .

(٢) الموسوعة الفقهية الميسرة ١٧٥٢/٢ ، نيل الأوطار ، الشوكاني ١٥٧/٧ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٥٥٠٨/٧ .

حكم التصرفات أثناء التخدير

إذا كان التخدير للتداوي فإن جميع ما يصدر عن المخدر من الأفعال لا تصح ، ولا يترتب عليها أثر شرعي ، كالبيع ، والطلاق ، والشم ، والقذف ، وإنها معفو عنها ، لفقدان أهلية التكليف وهي العقل ، لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق »^(١) ، ومتناول المخدر يقاس على المجنون في حالة التخدير لغياب العقل ، ولأن الإرادة والقصد مفقودة أو غير معتبرة ، ولذلك وضع بعض العلماء القاعدة الفقهية : « كل لفظ بغير قصد المتكلم لا يترتب عليه حكم »^(٢) ، لكن إن امتد التخدير حتى فات وقت الصلاة فيجب عليه قضاؤها كالنائم .

وإن كان تناول المخدرات لغير التداوي فذهب الشافعية إلى صحة جميع تصرفاته ، لعصيانه بسبب زوال عقله ، فجعل كأنه لم يزل^(٣) ، ونخصص بعض الأحكام بالتفصيل :

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود ٤٥١/١ ، والنسائي (١٢٧/٦) وابن ماجه (٦٥٨/١) وأحمد (١٠٠/٦ ، ١٤٤) والحاكم (٥٩/٢ ، ٣٨٩/٤) والبيهقي (٥٧/٦) والدارمي (٦١٣/٢) .

(٢) زاد المعاد ٣٨/٤ ط الحلبي ، إعلام الموقعين ٦٤/٣ ، ١١٧ ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها ، للزحيلي ٧٦٩/٢ .

(٣) قال النووي : « وأما أفعاله : كالقتل والقطع وغيرهما فكأفعال الصاحي قطعاً لقوة الأفعال ... ، ولا يصح بيعه وشراؤه قطعاً ... ، أما ما عليه كالطلاق والإقرار =

١- التخدير والطلاق :

ذهب المالكية إلى صحة طلاق السكران والمُخَدَّر ، وصحة أفعاله التي توجب الحدود والجنايات على نفس ومال ، ولا تصح عقوده من بيع وشراء وإجارة ونكاح وإقرار ، ولا تلزمه على المشهور^(١) .

وقال الحنفية إن تصرفاته صحيحة إذا استعمل ذلك للهو ، ولكن لا تصح ردُّه وإقراره بالحدود إذا كان لا يعرف الأرض من السماء ، فإن كان يعرف ذلك فهو كالصاحي وتصح ردُّه ويقع طلاقه وخلعه^(٢) .

وقال بعض الحنابلة : لا يقع الطلاق عند التخدير ، لأنه لا لذة فيه وألحقوه بالمجنون ، بخلاف السكران فيقع طلاقه ، وخالف ابن تيمية ، ورأى تطبيق أحكام السكران عليه ، وهو رأي ابن قدامة وغيره من الحنابلة ، قال ابن قدامة : « فأما من شرب البنج ونحوه ، مما يزيل العقل ، عالماً به ، متلاعباً ، فحكمه حكم السكران في طلاقه »^(٣) .

وقال الشافعية بوقوع طلاق السكران تغليظاً عليه لمعصيته ، لأن سكره بمعصية فيسقط حكمه ، ويعتبر كالصاحي في جميع الأحكام^(٤) .

= والضمان ، أو له وعليه كالبيع والإجارة فيصح قطعاً تغليظاً عليه « الروضة ٦٢/٨ ، وانظر : إعانة الطالبين ١٥٦/٤ ، الأنوار لعمل الأبرار للأردبيلي ٣٣٩/٢ ، القواعد الفقهية ٧٩٧/٢ .

(١) حاشية الدسوقي ٣٢٥/٢ ، بلغة السالك ٥٤٣/٢ .

(٢) رد المحتار ، ابن عابدين ٤٢٤/٢ ، ٢٩٤/٥ ، فتح القدير ٤٠/٣ ، ٤١ ، تكملة فتح القدير ١٦٠/٨ .

(٣) المغني ٢٥٤/٨ ، وانظر : الإنصاف ٤٣٨/٨ ، كشاف القناع ٢٣٤/٥ ، القواعد الفقهية وتطبيقاتها ٤٢٠/١ ، ٧٩٧/٢ .

(٤) قال الشيرازي : « فأما من لا يعقل ، فإنه إن لم يعقل بسبب يعذر فيه ، كالنائم والمجنون والمريض ، ومن شرب دواءً للتداوي فزال عقله ، أو أُكْرِهَ على شرب =

٢- التخدير ونقض الوضوء :

إن زوال العقل من نواقض الوضوء لقول النبي ﷺ : « العينان وكاء السَّه فمن نام فليتوضأ »^(١) ، فإن ذهب العقل بالتخدير فقد انتقض الوضوء ، فإن لم يذهب العقل فلا ينتقض الوضوء ، لأن النوم ينقض الوضوء ، فزوال العقل أولى ، فالنائم إذا كُلَّمُ تَكَلَّمَ ، وإذا نُبَّ تَنَبَّه ، بخلاف ذاهب العقل . وأما الغسل فلا ينتقض بتناول المخدرات ، ولكن قال الشافعي يستحب الاغتسال لاحتمال أنه أنزل منياً^(٢) .

٣- الحد والتعزير :

إنَّ تناول المخدر بدون سبب مقبول شرعاً يوجب على صاحبه العقوبة ، وهي الحد في رأي بعضهم ، والتعزير في رأي الجمهور ، وهو الراجح ، وسبق بيان ذلك في عقوبة تناول المخدر .

٤- الإفطار من الصوم :

إذا نوى الشخص الصوم من الليل ، ثم تناول المخدر لعذر طبي ، أو

= الخمر حتى سكر ، لم يقع طلاقه ، لأنه نصٌّ في الخبر على النائم والمجنون ، وقسنا عليهما الباقيين ، وإن لم يعقل بسبب لا يعذر فيه ، كمن شرب الخمر لغير عذر فسكر ، أو شرب دواء لغير حاجة فزال عقله ، فالمنصوص في السكران أنه يصح طلاقه « المذهب ٢٧٨/٤ ، وقال النووي : « فإنه يقع طلاقه على المذهب » الروضة ٢٣/٨ ، وانظر : المنهاج ومغني المحتاج ٢٧٩/٣ ، ٢٩٠ ، الروضة ٦٢/٨ وما بعدها .

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد (١١١/١) وأبو داود (٤٦/١) وابن ماجه (١٦١/١) عن علي رضي الله عنه ، وهو حديث حسن ، والسَّه : الدبر ، ومعناه : البقطة وعاء الدبر أي حافظة ما فيه من الخروج ، المجموع ١٣/٢ ، ١٤ ، النظم ٢٣/١ .

(٢) فتح القدير ٣٤/١ ، المذهب ٩٧/١ ، القوانين الفقهية لابن جزيء ص ٣٨ ، الروض المربع ص ٣٦ ، أحكام الأدوية ص ٥٨٦ .

بدون عذر ، وَفَقَدَ وعيه جميع النهار ، لم يصح صومه ، وعليه القضاء ، لفقدان العقل والنية والترك من المفطرات طوال النهار اختياراً ، وهو معذور فلا إثم عليه^(١) .

٥- مسؤولية الطبيب المخدر :

إن الطبيب المخدر عضو أساسي من أعضاء الفريق الطبي ، وهو المسؤول الأول عن عمليات التخدير والإنعاش ، وهو الذي يدرس حالة المريض ليختار له التخدير المناسب من عدمه ، وإذا نتج عن التخدير ضرر أو إتلاف أو موت ، فينظر : إن كان الطبيب متخصصاً ، ولم يرتكب خطأ ، ولم يصدر منه تقصير ، فلا يتحمل مسؤولية ما حصل .

أما إن كان غير متخصص ، أو أخطأ في عمله ، أو قصر في واجباته حسب تقدير أهل الخبرة ، فإنه يتحمل نتيجة عمله ، ويضمن الدية أو الحكومة ، لأنه في معنى الخطأ ، وهو متسبب للتلف ، ويستحق التعزير في حالات ، وتكون الدية على عاقلته في الخطأ ، فإن لم يكن طبيباً متخصصاً فتجب في ماله^(٢) .

(١) المجموع للنووي ٣٩٧/٦ ، المذهب للشيرازي ٦١٧/٢ ، المنهاج ومغني المحتاج ٤٣٢/١ ، فتح القدير ٧٩/٢ .

(٢) بداية المجتهد ١٦٨٨/٤ ، القوانين الفقهية ص ٣٦٥ ، حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤ ، المجموع ٣٨٦/٧ ، زاد المعاد ١٣٥/٤ ، وانظر بحث : ضمان التلف في عمل الطبيب في ميزان الشريعة ، للدكتور الطبيب تمام اللودعمي ، مجلة الشريعة والقانون ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات ، السنة ١٩ العدد ٢٤ رجب ١٤٢٦هـ/ سبتمبر ٢٠٠٥ ص ٢٧٦-١٧٧ ، وبحث الدكتور مصطفى القضاة من جامعة اليرموك في مدى مسؤولية من يمارس الطب ، وبحث الأستاذ الدكتور عبدالله الجبوري من جامعة الشارقة في مسؤولية الطبيب ، وصدرت أنظمة وقوانين وقرارات في مسؤولية الطبيب ، ونشرت صحيفة الخليج في ٦ شوال ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨/١٠/٢٠٠٦م أن وزارة الصحة والعدل اعتمدت قانون الأخطاء الطبية ، ورفع =

لقله ﷺ « من تطب ، ولم يعلم منه قبل ذلك الطب ، فهو ضامن » (١) .

٦- زراعة المخدرات والمتاجرة فيها :

اتفقت الدول - نظرياً - على منع زراعة المخدرات ، وملاحقة المزارعين ، وإتلاف المزروعات بالحرق والإبادة ، لمنع انتشار المخدرات وتداولها .

كما اتفقت الدول على منع المتاجرة بالمخدرات ، وأصدرت القوانين والأنظمة التي تحدد أشد العقوبات على ذلك ، بما يصل إلى الإعدام ، لما يترتب على المتاجرة من إفساد في الأرض ، ونشر للفساد وتعاطي المخدرات بين الشباب وسائر الأجيال ، وصدرت بذلك فتاوى العلماء المعاصرين ، وسبق بيان العقوبة ، وحتى يحرم بيعها نهائياً لضررها (٢) .

٧- الالتزام بآداب المهنة :

يجب على الطبيب المخدر مع الفريق الطبي المساعد له رعاية حرمة المريض أثناء فقدانه الوعي ، بعدم كشف عورته ، أو مسها دون ضرورة ، أو الخلوة المحرمة بالمريض ، وكنم ما يصدر عنه من كلام وأقوال وأسرار حتى يتم إنعاشه وعودة الوعي له .

* * *

= للجهات العليا لمناقشته وإصداره .

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود (٥٠١/٢) والنسائي (٤٦/٨) وابن ماجه ص ٣٧٥ رقم ٣٤٦٦ ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، وقال الألباني : حسن ، وله شاهد عند أبي داود أيضاً (٥٠١/٢) .

(٢) الحاوي ، الماوردي ٢٠٨/١٩ ، دوافع تعاطي المخدرات ص ٧١ .

الخاتمة

نعرض في الخاتمة أهم نتائج البحث ، وهي :

١- التخدير لغة من الخَدَر وهو استرخاء يَغْشَى بعض الأعضاء أو الجسد كله ، واصطلاحاً : كل مادة تدخل جسم الكائن الحي ، وتعمل على تعطيل واحدة من وظائفه أو أكثر ، ومنه جميع الأدوية والعقاقير المؤثرة على الحالة الجسمية والنفسية ، سواء كانت سائلة أم أقراصاً أو مسحوقاً أم غازاً أم حقناً .

٢- علم التخدير علم عربي إسلامي ، ويطلق عليه المرقّد ، وتطور إلى البنج (Eth) وانتشرت المخدرات المسكرة فيما بعد .

٣- التخدير أنواع كثيرة ، أهمها : الموضعي ، والعام ، والتخدير لتسكين الألم ، والمنوم ، وهو نعمة كبرى طبياً ، وتختلف آلية التخدير على الجسم بحسب أنواعه ، ولم تكتشف حقيقتها حتى الآن ، وتم تصنيع العقارات المخدرة ، ويستعمل عن طريق الوريد ، أو التنفس ، ولكل منها ميزات وخصائصه ، مع توفر الأدوية الكثيرة المستخدمة لدعم التخدير .

٤- إن تناول المخدرات حرام قياساً على الخمر والمسكرات التي تفسد العقل ، وتفقد الإدراك ، ولثبوت ضررها الجسيم على الإنسان والمجتمع ، وصدر في ذلك فتاوي العلماء ، وقرارات المجامع الفقهية .

٥- يجوز التداوي عامة في الشرع ، كما يجوز التداوي بالمخدرات للضرورة والحاجة ، وضمن ضوابط محددة ، وهو من باب التداوي

بالحرام من أجل المصلحة والعلاج سواء كانت المخدرات طبيعية أو مصنعة من المواد الطبيعية أو الكيماوية ، باستثناء الخمر فلا يجوز التدوي بها عند الجمهور .

٦- اتفق الفقهاء على عقوبة تناول المخدرات لغير التدوي ، لكنهم اختلفوا في تحديد العقوبة ، فقال بعضهم بالحد كالخمر ، وقال الجمهور بالتعزير الذي قد يصل للقتل ، وهو الراجح لتكون العقوبة متناسبة مع شخصية المجرم والظروف المحيطة بفعله .

٧- يترتب على تصرفات متعاطي المخدرات أو المتأثر بالتخدير أحكام شرعية ، فإن كان ذلك لعذر فلا أثر لتصرفاته وما يصدر عنه نهائياً إلا نقض الوضوء ، والإفطار إن استمر في التخدير طوال النهار ، ويضاف لذلك إن كان متعدياً أن يقع طلاقه ، ويستحق التعزير على التناول ، وتصح أفعاله التي توجب الحدود والجنايات على النفس ، وضمان الأموال ، ولا تصح عقود وإقراره ولا تلزمه .

٨- لا يتحمل الطبيب المخدر مسؤولية ما ينتج عن عمله إلا في حالة التقصير أو الخطأ المهني الجسيم ، وعليه الالتزام بأداب المهنة .

ويحرم زراعة المخدرات والمتاجرة بها للتعاطي بين الناس خارج النطاق الطبي ، ويحرم بيعها .

وأخيراً نوصي بالعودة إلى الدين والالتزام بالأحكام الشرعية للقضاء على المحرمات وما يفسد الأفراد والمجتمع ، وما يحافظ على صحة الأجسام والأديان مع فتح المجال للتقدم الطبي والدوائي والعلاجي ، ونرفق بالبحث كشافاً بالمصطلحات والمسائل الواردة به .

وصلّى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
والحمد لله رب العالمين .